

وزير الخارجية يعقد سلسلة لقاءات على هامش اجتماعات الأمم المتحدة

بحث قضايا الحظر الشامل للتجارب النووية

المشاركة في الاجتماع السنوي لوزراء خارجية أقل البلدان نمواً



نيويورك / سبأ: شارك وزير الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتور شائع الزنداني، أمس، في الاجتماع الوزاري الطارئ لجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، المنعقد على هامش الدورة الـ ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك،

وفي كلمته التي القاها نيابة عن وزراء الخارجية العرب بصفتها رئيس الدورة الحالية الـ ١٦٢ لمجلس وزراء جامعة الدول العربية، عبر الوزير الزنداني عن إدانة المجموعة العربية لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لارتكابها جريمة الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة على مدار قرابة اثني عشر شهرا، وكذلك الجرائم والسياسات الإسرائيلية المنهجية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، الرامية إلى تهجيرهم من أرضهم، والتدمير المنهجي للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وبنيتها التحتية، وكذلك إرهاب المستوطنين الإسرائيليين، وقتل وإصابة مئات المواطنين الفلسطينيين، وهدم وحرق وتدمير المنازل والمزارع والممتلكات، واعتقال آلاف الفلسطينيين في ظروف غير إنسانية.

وأعرب الوزير، عن الرفض القاطع لمخططات إسرائيل، لليوم التالي للعدوان الإسرائيلي، وكذلك رفض سيادتها على أي جزء من قطاع غزة. مطالباً بانسحاب إسرائيل الكامل من قطاع غزة، بما يسمح بفتح الجانب الفلسطيني من معبر رفح وتشغيل المعبر دون عوائق، وفق القواعد المعمول بها، ورفع جميع العراقيل أمام النفاذ الإنساني الآمن والكافي والسريع عبر المعبر.

وعبر عن تقديره للجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية ودولة قطر من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتخفيف المعاناة في غزة.

ودعا الوزير، المجتمع الدولي لتفعيل الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 2024/7/1، وتنفيذ قرار الجمعية العامة الذي أكد، من بين أمور أخرى، على عدم قانونية استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني في أسرع وقت ممكن، والوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيكها وإخلاء المستوطنين من الأرض الفلسطينية، ودفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين فيها، وأن جميع الدول والمنظمات الدولية ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن الوجود المستمر وغير القانوني للاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة وعدم تقديم المعونة أو المساعدة في الحفاظ على هذا الوضع.

وأكد الوزير الزنداني على تبني ودعم الدول العربية لتوجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في

الأمم المتحدة.. داعياً مجلس الأمن إلى قبول هذه العضوية استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 2024/5/9، والذي قرر أحقية دولة فلسطين للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتصعيد الإسرائيلي الخطير ضد لبنان، أكد الوزير التضامن الكامل مع لبنان حكومة وشعباً، والادانة الشديدة للعدوان الإسرائيلي الغاشم عليه.. مشدداً على أهمية قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته لوقف هذا العدوان.

وكذلك التقى وزير الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتور شائع الزنداني، على هامش أعمال الدورة الـ ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون مكافحة الإرهاب فلاديمير فورونكوف.

وخلال اللقاء، ناقشة التعاون الثنائي، وفرص دعم جهود اليمن في مكافحة الإرهاب، والاستفادة من الخبرات الاممية في هذا المجال خاصة في بناء القدرات وتقييم الاحتياجات.

ولفت الوزير الزنداني إلى أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة التهديدات الإرهابية في المنطقة، والحاجة لدعم الحكومة اليمنية في مراجعة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، وبناء القدرات، وتعزيز الإطار القانوني المؤسسي لجهاز مكافحة الإرهاب في اليمن.

حضر اللقاء نائب مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة السفير مروان نعمان.

كما التقى وزير الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتور شائع الزنداني، مساعد الأمين العام، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، خورخي موريرا داسيلفا.

وجرى خلال اللقاء، بحث الموضوعات الرئيسية المتعلقة بتطوير وتعزيز فاعلية نشاطات المكتب في اليمن بما يحقق الأهداف المرسومة له بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

وأكد الوزير الزنداني حرص الحكومة اليمنية على تقديم جميع التسهيلات وتذليل الصعوبات التي تواجه عمل المكتب لغرض الاضطلاع بمهامه.. منوها بأهمية التعاون المتبادل لغرض تحقيق الأهداف المشتركة ضمن الاولويات الوطنية.

حضر اللقاء مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير عبدالله السعدي.

يونسو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الشأن اللبناني، أكد الوزير تضامن اليمن مع لبنان حكومة وشعباً والادانة الشديدة للعدوان الإسرائيلي الغاشم عليه.. مشدداً على أهمية قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته لوقف هذا العدوان.

وكذلك التقى وزير الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتور شائع الزنداني، على هامش أعمال الدورة الـ ٧٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وفيما يتصل بالوضع في اليمن، أشار وزير الخارجية، إلى أن جهود السلام لا تزال تراوح مكانها ومعاناة الشعب اليمني تتفاقم بسبب تعنت الميليشيات الحوثية وحرهبها الاقتصادية المنهجية ضد الحكومة والشعب اليمني، وأن الميليشيات الحوثية تستمر بتصعيداتها العسكرية في البحر الأحمر وباب المندوب وتهديد سلامة الملاحة الدولية والبيئة البحرية وتعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر، وهو ما يتطلب موقفاً دولياً موحداً للضغط على الحوثيين لإنهاء هذا التصعيد والعودة إلى مسار السلام.

وعبر الوزير عن تقديره للدول الأعضاء في المنظمة على دعمها لحكومة بلادنا.. مؤكداً على أهمية الالتزام بمبادئ وقرارات المنظمة المتصلة بالقضية اليمنية وآخرها ما أكد عليه إعلان "ياوندي" برفض التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، والتضامن مع الشعب اليمني ودعم مجلس القيادة الرئاسي، وأعرب عن تطلعه إلى تعزيز هذا الدعم من أجل إنهاء الأزمة وتطبيق الأوضاع سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

وفي الشأن الفلسطيني، دعا وزير الخارجية، إلى إنهاء عدوان وجرائم إسرائيل في قطاع غزة ومخططاتها في الضفة الغربية، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد على عدم شرعية الاحتلال وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وأحرها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول إنهاء الوجود غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال مدة لا تزيد عن عام.. مؤكداً أن الحل للصراع هو في دعم حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من

التمتية حتى في البيئات الهشة. وقال " لا يمكننا معالجة الوضع الإنساني في اليمن دون ربطه بجهود التنمية وبناء السلام، ولهذا ندعو إلى تعزيز التنسيق بين المانحين والجهات الدولية لضمان أن يتم تنفيذ البرامج التنموية والإنسانية بطريقة متكاملة تساهم في استقرار وتنمية دامة، ويجب أن تركز استراتيجيات التمويل على ربط العمل الإنساني بجهود بناء السلام، بما يعكس الطبيعة المعقدة للتحديات التي تواجه الدول التي ما تزال تعاني من النزاعات أو تلك الخارجة منها".

وأكد وزير الخارجية، على أهمية استمرار العمل المشترك ضمن مجموعة الـ 77 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومخرجات قمة المستقبل ودفع عجلة التقدم في كافة مجالات التعاون الدولي.

من جهة أخرى بحث وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع الزنداني، في نيويورك، مع الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح فرجينيا جامبا، التعاون الثنائي في مجال تعزيز حقوق الأطفال، وحمايتهم أثناء النزاعات المسلحة.

واستعرض الجانبان، النتائج المحرزة في خارطة الطريق الخاصة بحماية الأطفال وبنية قدرات المؤسسات الحكومية المعنية بحماية ومنع تجنيد الأطفال، ومتابعة نتائج زيارة وكيلة الأمين العام نهاية العام الماضي إلى بلادنا.

وأكد الوزير الزنداني، حرص الحكومة على حماية حقوق الأطفال باعتبارهم أول المستقبلي.. مشيداً بدور الممثلة الخاصة ومستوى التعاون مع الجانب الحكومي في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.. محذراً من خطر الميليشيات الحوثية على الأطفال والشباب من خلال استمرار تلقين ثقافة العنف والكراهية.

من جانبها ثمنت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، مستوى التعاون والتنسيق من جانب الحكومة والتقدم الذي أحرزته في التوعية لمنع الانتهاكات بحق الأطفال.

حضر اللقاء، مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة السفير

مساعد فنية متقدمة وبرامج تدريب متخصصة لتمكينها من إعادة بناء المؤسسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، خاصة وأن التمويل الخارجي هو شريان حياة للعديد من الدول النامية، لا سيما تلك الدول التي تعاني من النزاعات، ولكن تزايد الديدون وخدمة الديون يشكل عائقاً أمام جهود التعافي وإعادة الإعمار".

وأشار إلى أن الأعباء المالية لتضاعفت في اليمن، نتيجة لانقلاب المستمر من قبل الميليشيات الحوثية الإرهابية، مما جعلنا نواجه أزمات متعددة الأوجه تتطلب إطاراً خاصاً لاستدامة الديون.. داعياً إلى تطوير أطر جديدة تستند إلى معايير أكثر مرونة تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وذلك لضمان تحقيق الانعاش الاقتصادي دون الانزلاق في دوامة الديون.

وشدد وزير الخارجية، على ضرورة أن تتبنى المؤسسات المالية الدولية إصلاحات جذرية تضمن أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية، وخاصة تلك التي تمر بأوضاع هشة، خاصة وأن هناك حاجة ماسة لجعل هذه المؤسسات أكثر شمولية وعدالة، بما يتناسب مع وتطور الوزير الزنداني، إلى النهج التي وضعت من أجلها.

وتطرق الوزير الزنداني، إلى تمويل مبتكرة تضمن وصول الدول النامية إلى التمويل الكافي لمواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ، لا سيما وأن اليمن كغيره من الدول الهشة، يعاني بشكل خاص من هذه الصدمات التي تفاقم الوضع الاقتصادي والإنساني، ويجب أن تكون هناك جهود جماعية لتطوير صناديق تمويل خاصة تلبي احتياجات الدول الأكثر حاجة.

وتطرق الوزير الزنداني، إلى الوضع في اليمن.. مشيراً إلى أن الوضع الأمني في اليمن يمثل تحدياً كبيراً أمام جذب الاستثمارات الخاصة التي نحتاجها لتسريع عملية التنمية المستدامة، ولكن لا يمكننا الاستسلام لهذا الواقع.. داعياً إلى تعزيز الابتكار في البيات التمويل وتخفيف المخاطر، من خلال إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تفعيل دور القطاع الخاص في

مساعد فنية متقدمة وبرامج تدريب متخصصة لتمكينها من إعادة بناء المؤسسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، خاصة وأن التمويل الخارجي هو شريان حياة للعديد من الدول النامية، لا سيما تلك الدول التي تعاني من النزاعات، ولكن تزايد الديدون وخدمة الديون يشكل عائقاً أمام جهود التعافي وإعادة الإعمار".

وأشار إلى أن الأعباء المالية لتضاعفت في اليمن، نتيجة لانقلاب المستمر من قبل الميليشيات الحوثية الإرهابية، مما جعلنا نواجه أزمات متعددة الأوجه تتطلب إطاراً خاصاً لاستدامة الديون.. داعياً إلى تطوير أطر جديدة تستند إلى معايير أكثر مرونة تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وذلك لضمان تحقيق الانعاش الاقتصادي دون الانزلاق في دوامة الديون.

وشدد وزير الخارجية، على ضرورة أن تتبنى المؤسسات المالية الدولية إصلاحات جذرية تضمن أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية، وخاصة تلك التي تمر بأوضاع هشة، خاصة وأن هناك حاجة ماسة لجعل هذه المؤسسات أكثر شمولية وعدالة، بما يتناسب مع وتطور الوزير الزنداني، إلى النهج التي وضعت من أجلها.

وتطرق الوزير الزنداني، إلى تمويل مبتكرة تضمن وصول الدول النامية إلى التمويل الكافي لمواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ، لا سيما وأن اليمن كغيره من الدول الهشة، يعاني بشكل خاص من هذه الصدمات التي تفاقم الوضع الاقتصادي والإنساني، ويجب أن تكون هناك جهود جماعية لتطوير صناديق تمويل خاصة تلبي احتياجات الدول الأكثر حاجة.

وتطرق الوزير الزنداني، إلى الوضع في اليمن.. مشيراً إلى أن الوضع الأمني في اليمن يمثل تحدياً كبيراً أمام جذب الاستثمارات الخاصة التي نحتاجها لتسريع عملية التنمية المستدامة، ولكن لا يمكننا الاستسلام لهذا الواقع.. داعياً إلى تعزيز الابتكار في البيات التمويل وتخفيف المخاطر، من خلال إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تفعيل دور القطاع الخاص في

مساعد فنية متقدمة وبرامج تدريب متخصصة لتمكينها من إعادة بناء المؤسسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، خاصة وأن التمويل الخارجي هو شريان حياة للعديد من الدول النامية، لا سيما تلك الدول التي تعاني من النزاعات، ولكن تزايد الديدون وخدمة الديون يشكل عائقاً أمام جهود التعافي وإعادة الإعمار".

وأشار إلى أن الأعباء المالية لتضاعفت في اليمن، نتيجة لانقلاب المستمر من قبل الميليشيات الحوثية الإرهابية، مما جعلنا نواجه أزمات متعددة الأوجه تتطلب إطاراً خاصاً لاستدامة الديون.. داعياً إلى تطوير أطر جديدة تستند إلى معايير أكثر مرونة تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وذلك لضمان تحقيق الانعاش الاقتصادي دون الانزلاق في دوامة الديون.

مساعد فنية متقدمة وبرامج تدريب متخصصة لتمكينها من إعادة بناء المؤسسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، خاصة وأن التمويل الخارجي هو شريان حياة للعديد من الدول النامية، لا سيما تلك الدول التي تعاني من النزاعات، ولكن تزايد الديدون وخدمة الديون يشكل عائقاً أمام جهود التعافي وإعادة الإعمار".

وأشار إلى أن الأعباء المالية لتضاعفت في اليمن، نتيجة لانقلاب المستمر من قبل الميليشيات الحوثية الإرهابية، مما جعلنا نواجه أزمات متعددة الأوجه تتطلب إطاراً خاصاً لاستدامة الديون.. داعياً إلى تطوير أطر جديدة تستند إلى معايير أكثر مرونة تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وذلك لضمان تحقيق الانعاش الاقتصادي دون الانزلاق في دوامة الديون.

وشدد وزير الخارجية، على ضرورة أن تتبنى المؤسسات المالية الدولية إصلاحات جذرية تضمن أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية، وخاصة تلك التي تمر بأوضاع هشة، خاصة وأن هناك حاجة ماسة لجعل هذه المؤسسات أكثر شمولية وعدالة، بما يتناسب مع وتطور الوزير الزنداني، إلى النهج التي وضعت من أجلها.

وتطرق الوزير الزنداني، إلى تمويل مبتكرة تضمن وصول الدول النامية إلى التمويل الكافي لمواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ، لا سيما وأن اليمن كغيره من الدول الهشة، يعاني بشكل خاص من هذه الصدمات التي تفاقم الوضع الاقتصادي والإنساني، ويجب أن تكون هناك جهود جماعية لتطوير صناديق تمويل خاصة تلبي احتياجات الدول الأكثر حاجة.

وتطرق الوزير الزنداني، إلى الوضع في اليمن.. مشيراً إلى أن الوضع الأمني في اليمن يمثل تحدياً كبيراً أمام جذب الاستثمارات الخاصة التي نحتاجها لتسريع عملية التنمية المستدامة، ولكن لا يمكننا الاستسلام لهذا الواقع.. داعياً إلى تعزيز الابتكار في البيات التمويل وتخفيف المخاطر، من خلال إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تفعيل دور القطاع الخاص في

مساعد فنية متقدمة وبرامج تدريب متخصصة لتمكينها من إعادة بناء المؤسسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، خاصة وأن التمويل الخارجي هو شريان حياة للعديد من الدول النامية، لا سيما تلك الدول التي تعاني من النزاعات، ولكن تزايد الديدون وخدمة الديون يشكل عائقاً أمام جهود التعافي وإعادة الإعمار".

وأشار إلى أن الأعباء المالية لتضاعفت في اليمن، نتيجة لانقلاب المستمر من قبل الميليشيات الحوثية الإرهابية، مما جعلنا نواجه أزمات متعددة الأوجه تتطلب إطاراً خاصاً لاستدامة الديون.. داعياً إلى تطوير أطر جديدة تستند إلى معايير أكثر مرونة تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وذلك لضمان تحقيق الانعاش الاقتصادي دون الانزلاق في دوامة الديون.

حضور الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي

مناقشة موضوعات الأطفال والنزاع

المشاركة في الاجتماع الوزاري الـ (48) لمجموعة الـ (77) والصين

حضور الاجتماع الوزاري الطارئ للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي